رئيس قطاع الاعلام والتوعية باللجنة العليا للانتخابات لـ« الثورة »:

جاهزون للوفاء بالتزاماتنا.. وتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية

> يبدو القاضي عبدالمنعم الإرياني. رئيس قطاع الإعلام والتوعية باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء. سياسياً متجرداً من أي انتماء حزبي، مهتما بتعزيز الشراكة القائمة بين لجنة الانتخابات والأحزاب وعلى قدر عالٍ من الشفافية والحياد ليس من كونه قاضياً وحسب بل وانطلاقاً من مسؤوليته في لجنة معنية بإدارة العملية الانتخابية بكل حياد. وتستطيع أن تلمس في معرض رده على تساؤلاتنا الفرق بين لجنة باتت تدار حالياً من قبل قضاة ولجنة ظلت في السابق أسيرة لإملاءات أحزاب سياسية غالباً ما نقلت معاركها الكلامية من الشارع ووسائل الإعلام إلى مكاتب وأروقة مقرها الرئيسي في صنعاء ويركز قطاع الإعلام بلجنة الانتخابات على لغة الإنجاز حول الخطوات التي قطعتها اللجنة في مهمة استثنائية بذلت خلالها جهوداً مضنية في التحضير والإعداد لمشروع السجل الالكتروني فإلى الحصيلة.

• القاضي عبدالمنعم الأرياني

السجل الالكتروني يلبي تطلعات الأحزاب... و 40ألف شخص في لجان القيد والتسجيل

الانتخابات ملتزمة بالحياد.. ولا يمكن القبول بإملاءات خارج القانون

يتعذر العمل بالسجل الالكتروني في الاستفتاء على الدستور الجديد منتصف أكتوبر القادم

لقاء / سعيد الجعفري

■ في البداية نود أن تضعونا في صورة ما يجرى الآن.. إلى أين وصلت التحضيرات التي قطعتها اللجنة العليا في مشروع السجل الانتخابي الالكتروني الحديث؟

- يمكن القول أن اللجنة العليا قد أنجزت جانباً كبيراً من أنشطة المرحلة التحضيرية وهي الآن بصدد إعداد الأدلة التدريبية والفنية والإجرائية بعد أن انتهت من إعداد الخطط العامة والتفصيلية، بالإضافة إلى فتح مظاريف المناقصات الخاصة بوحدات التسجيل وتحليل العروض التي أسفرت عن اختيار ثلاث شركات دولية من بين 18 شركة متنافسة وسيصل ممثلو الشركات الثلاث قريباً إلى صنعاء أجريت بعض الاختبارات الفنية والميدانية وإجراء تسجيل تجريبي لعينة من المواطنين وفي ضوء نتائج هذه الاختبارات التجريبية سيتم الإعلان عن الشركة التي ستفوز بالمناقصة وخلال المدد الزمنية المتفق عليها في المناقصة سيتم تجهيز وحدات التسجيل وتوريدها إلى مخازن اللجنة العليا.

■ ما حجم التكاليف المادية التي يتطلبها تنفيذ المشروع، والمراحل المتعلقة بها؟

- بلغت الموازنة التقديرية للمشروع 99 مليون دولار شاملة كافة النفقات بما في ذلك تكاليف وحدات التسجيل وتجهيزات البنية التحتية الفنية التي تقدر بـ 24مليون دولار وتشمل الموازنة التقديرية مختلف مراحل المشروع بدءاً بأنشطة المرحلة التحضيرية وانتهاء بصيرورة السجل الانتخابي الالكتروني نهائياً.

الجهات المانحة

■ ما حجم التمويل لهذا المشروع من قبل الجهات المانحة، وهل تعد كافية، وهل هناك التزام من قبل هذه الجهات وماذا عن حجم التمويل الحكومي؟

- بعد نقاشات مستفيضة من المانحين تم الاتفاق على أن يتولوا تمويل تكاليف وحدات التسجيل وتجهيزات البنية التحتية الفنية بالإضافة إلى تقديم بعض أوجه الدعم اللوجستي والفني مقابل أن تتولى الحكومة اليمنية تمويل باقي تكاليف المشروع بالإضافة إلى سد أي عجز قد ينجم عن عدم وفاء بعض المانحين بالتزاماتهم، وما زلنا نطمح إلى مزيد من الدعم من شركائنا الدوليين فاستحقاقات المرحلة الانتقالية متعددة وتفوق قدرات اليمن التي تربطها بالإقليم والمجتمع الدولي مصالح مشتركة تستلزم مساعدة اليمن لاجتياز أزمتها والوصول إلى المرحلة التي تمكنها من تحقيق الأمن والاستقرار واستعادة دورها الطبيعي، وأعتقد أن الظروف الحرجة التي نمر بها هي محل تقدير أصدقاء.

■ أعلنت اللجنة عن البرنامج الزمني لمراحل تنفيذ مشروع السجل الانتخابي الالكتروني الحديث، هل يعد هذا البرنامج نهائيا وهل تعد الفترة المتاحة كافية لتنفيذ المشروع وما مدى جاهزية اللجنة لذلك؟

- البرنامج الزمني بشكل عام يعتبر نهائيا وأهم ما فيه زمن الانتهاء من السجل الالكتروني والمحدد في فبراير2014 م والذي ستجرى بموجبه الانتخابات العامة القادمة أما إشارتك في كفاية الفترة الزمنية المتاحة، فقد عملت اللجنة العليا على تكييفها بما يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها والتي تتسم بالتنوع والتعقيد وتحملت مقابل ذلك اعباء اضافية وجهود مضاعفة وسخرت كافة إمكانياتها للعمل بالطاقة القصوى من أجل الوفاء بالتزاماتها ومع ذلك لا بد من تضافر جهود الجميع من أجل تهيئة الميدان الذي لا يخلو من عوائق وتحديات في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن الأمر الذي يحتم على الجميع بذل أقصى الجهود في سبيل إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية.

علاقة شراكة

■ كيف تقيمون تفاعل الأحزاب مع اللجنة ومدى التنسيق والتعاون المتبادل وكيف تتسم هذه العلاقة؟

- التنسيق والتعاون بين اللجنة العليا والأحزاب السياسية في كل ما يتصل بالعملية الانتخابية قائم على الاحترام المتبادل وقد تجاوز جانب التنسيق والتعاون إلى مستوى الشراكة في كل ما من شأنه خدمة العملية الانتخابية، فاللجنة حريصة كل الحرص على العلاقة التي تربطها بشركائها المحليين وهي تتمتع بعلاقة جيدة مع الجميع ورغم ما يتخلل هذه العلاقة من توترات بين الحين والآخر وهذا أمر طبيعي بل وصحي، إلا أن مجالات التنسيق والتعاون ستظل قائمة خلال المرحلة القادمة بما يعود بالنفع والفائدة على العملية الانتخابية.

■ تبدي الأحزاب الكثير من الاعتراضات على الكثير من المهام التي تنفذها اللجنة، كيف تفسرون ذلك؟ وما هي أوجه التقاطع مع هذه الأحزاب؟

- على العكس من ذلك فليس ثمة اعتراضات كثيرة كما تفضلت فالأحزاب السياسية حاضرة منذ البداية ومشاركة في وضع التصورات والرؤى التي أسفرت عن الاتفاق على إنشاء سجل انتخابي الكتروني، كل ما في الأمر أن لدى المؤتمر الشعبي العام اعتراضات على بعض التعيينات التي أجرتها اللجنة العليا في فروع اللجنة وفي المقابل لدى أحزاب اللقاء المشترك. اعتراضات على بقاء الكادر الفني والإداري للجنة العليا على ما هو عليه ومهما يكن الأمر سيظل باب اللجنة مشرعا لكافة الأطراف للتواصل وإزالة أي شوائب قد تطفو على السطح بما يفضي في الأخير إلى الخروج بحلول تصب في الصالح العام.

لن نتحمل أخطاء الآخرين

■ ما هي المطالب التي وضعتها الأحزاب حول الكادر الوظيفي للجنة وكيف تفسرون مثل هذه المطالب وكيف ستتعاملون معها؟

- يطالب اللقاء المشترك بتغيير الجهاز الفني والإداري للجنة العليا للانتخابات بحجة أن موظفي اللجنة محسوبون على النظام السابق بحسب المشترك الذي يريد إما استبدال موظفي اللجنة وإحلال طاقم جديد أو تطبيق المحاصصة وتقاسم الوظائف والمواقع، وكلا الخيارين يحملان مخاطر كبيرة من شأنها أن تضعف قدرة اللجنة العليا للانتخابات على تنظيم وإدارة عمليتي الاستفتاء والانتخابات العامة القادمة بشكل ناجح يعكس استقلالية وحيادية تامة في تنظيم وإدارة العمليات الانتخابية والاستفتاء كما نص على ذلك قانون الانتخابات.

- الحقيقة أن الوضع الراهن لم يكن سوى نتاج للأحزاب السياسية التي أدارت اللجنة العليا للانتخابات خلال الفترة الماضية أما قيادة اللجنة العليا الحالية ومنذ تشكيلها من القضاة فلم تجز أي توظيفات جديدة، وبالتالي فإذا كانت هناك مشكلة في الطاقم الفني والإداري حسب المشترك فهو شريك أساسي في وجود هذه المشكلة في الطاقم الفني والإدري حسب المشترك فهو شريك أساسي في وجود هذه المشكلة التي لم نسمع عنها طوال إدارة الأحزاب اللجنة، فكيف إذا ظهرت هذه المشكلة فجأة! لسنا مستعدين لأن نتحمل أخطاء غيرنا ولن نقبل أن نكون أداة بيد الأحزاب السياسية لتصفية الحسابات، وعلى الأحزاب أن تدرك أن هناك إطاراً قانونياً يحكم عمل اللجنة العليا للانتخابات ونحن ملتزمون به وسنعاقب أي موظف تثبت مخالفته لواجباته وفقا للقانون ولن نتعاطى مع مطالب ليس لها مسوغ قانوني بمقدور الأحزاب السياسية أن تتفق على أي مواضيع تهمها بما في ذلك تغيير موظفي اللجنة مثلا وعليها أن تجري التعديلات القانونية اللازمة لإضفاء المشروعية على ما اتفقت عليه وعندها ستستجيب قيادة اللجنة العليا لأنها ستكون ملزمة بتنفيذ نصوص القانون.

99
مليون دولار تكلفة السجل الالكتروني.. والحكومة ملتزمة بالجزء الأكبر من الدعم.

مرجعية قانونية

■ إلى أي مدى تحظى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالاستقلالية بالصورة التي تجعلها لا تخضع لإملاءات لأحزاب كما كان يحدث في السنوات السابقة أنها كانت ترضخ في النهاية لمثل تلك الإملاءات؟

- نحن نؤدي عملنا باستقلالية وحيادية تامة ولدينا مرجعية قانونية تحكم أداءنا وما تواجهه قيادة اللجنة العليا في الوقت الراهن من ضغوطات من قبل الأحزاب السياسية، يؤكد أن هناك قدراً كبيراً من الاستقلالية والحيادية لم يتوفر من قبل ولا يمكن الحديث عن رضوخ لإملاءات إلا إذا استجابت قيادة اللجنة لها وهذا ما لم يحدث ولن يحدث فلا يمكن لأي ضغوط خارج إطار القانون أن تخرجنا من طريق الحيادية أو تجعلنا نسلك طريق الانحياز مهما كان ثقلها.

الاستفتاء على الدستور

■ هل سيكون متاحا إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور فيما لو تم إنجازه في الوقت المناسب باستخدام السجل الانتخابي الالكتروني الحديث؟

- لو حرف امتناع لوجود كما يقول النحويون، وهذا افتراض غير مسلم به من قبلنا مهما كان البين أن إنجاز السجل الالكتروني سيتم مع نهاية العام الحالي في حين أن موعد الاستفتاء هو 15 أكتوبر القادم وهذا بحسب البرنامج الزمني المقرر وتنفيذا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وبالتالي فإنه يتعذر إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور بموجب السجل الانتخابي الجديد.

التوعية

■ هل لديكم خطة للتوعية الانتخابية وماذا تتضمن وما الذي تتوقعونه من خلالها؟

- لدينا خطة توعوية طموحة تهدف إلى خلق مشاركة شعبية واسعة سواء في بناء السجل الانتخابي الالكتروني أو في عملية الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد أو خلال الانتخابات العامة القادمة ولكل محطة من هذه المحطات الثلاث ما يخصها من البرامج التوعوية، وسيكون مع اللجنة العليا خلال تنفيذ حملات التوعية الشاملة ذات المستويات المتعددة شركاء كثر من المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التابعة للسلطات المحلية وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية والتربوية والإرشادية، فجميع تلك المؤسسات ستلعب دورا فاعلا في تنفيذ برامج التوعية الانتخابية، ونعتقد أن هذا الجهد الواسع وتلك الأدوار التي ستضطلع بها المؤسسات الإعلامية والتعليمية والإرشادية وكذا منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والمحلي سيحقق النتائج المرجوة بتضافر جهود الجميع.

■ ماذا عن اللجان التي ستتولى تنفيذ السجل الالكتروني الحديث طبيعتها -عددها- وآلية اختيارها؟

- لاشك أن الطبيعة التقنية للسجل الالكتروني ستفرض بدورها تعديلا في الشروط الواجب توافرها في العاملين باللجان الميدانية الذين يجب أن تتوفر فيهم القدرة الجيدة على التعامل مع أجهزة الحاسوب بخلاف المراحل السابقة، وقد بدأت اللجنة العليا نقاشاتها بشأن آلية تشكيل اللجان والشروط المطلوب توافرها في الراغبين بالعمل في اللجان الميدانية بما يلائم الطبيعة الفنية والتقنية للسجل الانتخابي الالكتروني وتشير التقديرات الأولية بشأن الموارد البشرية المطلوبة إلى أكثر من40 ألف شخص وستحسم هذه القضايا خلال الأيام القادمة.

■ التعديلات القانونية إلى أين وصلت، وما هي هذه التعديلات، وما الذي تتطلبه عملية إقرارها؟

- اللجنة العليا خلال هذه المرحلة تعكف على الإعداد والتحضير لبدء الإجراءات التنفيذية لإعداد السجلات الانتحابية الالكترونية التي سيتم إعدادها بالاعتماد على تكنولوجيا حديثة سواء في عملية تسجيل الناخبين أو في عملية مراجعة جداول الناخبين، حيث سيتم إعداد هذه الجداول خلال فترة زمنية ضيقة ووفق إجراءات جديدة تتم لأول مرة ولم يسبق للجنة العليا العمل وتختلف عن الإجراءات التي ينظمها القانون النافذ، وعلى هذا الأساس فقد كان من أولويات اللجنة العليا دراسة التعديلات القانونية اللازمة لتنظيم كافة إجراءات إعداد ومراجعة السجلات الالكترونية، وقد تم تكليف قطاع الشؤون القانونية بوضع تصور بشان التعديلات القانونية المطلوبة وقد قام القطاع بإعداد تصور يتضمن أكثر نموذج للتعديلات المطلوبة وقد تم استعراض ومناقشة التصور في اجتماع اللجنة العليا السبت الماضي، وتم إقرار مقترح التعديلات القانونية وإحالتها إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات.